الحكومة «عاطلة عن العمل» حتى إشعار آخر

بيروت تلهو بـ «المسعى الغامض» على خط دمشق - الرياض وتستعين بـ «حركة الكواكب» لتقصّي موعد القرار الاتهامي

| بيروت - من وسام أبو حرفوش |

تلهو بيروت في «زمن الأعياد» بإجترار الحديث عن المسعى «الغامض» على المسار السوري. السعودي، وسط الاستعانة بنجوم «عالم التوقعات» لسبر أغوار القرار الاتهامي وتحديد موعد صدوره تبعاً لـ «حركة الكواكب» في عوالم الفلك الاقليمية والدولية.

ولم يقدم «طوفان» الكلام عن المسعى السوري. السعودي ولم يؤخر في الوقائع الملتبسة لـ «التسوية» التي يتم إما الترويج بأنها أُنجزت وإما القول انها ما زالت مجرد «نوايا». ففريق «حزب الله» يعتبرها مدخلاً للإجهاز على المحكمة الدولية، وفريق رئيس الحكومة سعد الحريري يقول ان سقفها حفظ الاستقرار.

ومن المتوقع استمرار القراءة في كف المسعى السوري. السعودي لتقطيع ما بقي من الـ 2010، وفي انتظار العودة الى سباق جديد. قديم بين المساعي الديبلوماسية لضبط تداعيات القرار الاتهامي والموعد «الافتراضي» لصدوره.

غير ان المسألة التي من المرجح ان تتحول استحقاقاً لا مفر منه مع بلوغ السنة الجديدة، ترتبط بالواقع الحكومي المصاب بـ «الغيبوبة» مع تعذر انعقاد مجلس الوزراء نتيجة ربطه بـ «بت» ملف ما يعرف بـ «شهود الزور»، كواحد من متفرعات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

ومن المستبعد، وفقاً لموازين القوى السياسية الحالية، حصول اي اختراق في ملف «شهود الزور» من شأنه الافراج عن الحكومة، مما يساهم في اشاعة اجواء توحي بأن الحكومة ستستمر محكومة بالتعطيل الى حين صدور القرار الاتهامي في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري.

في موازاة ذلك، برز تظهير صحف قريبة من فريق 8 مارس موقف سورية من الوضع اللبناني، سواء بلسان الرئيس بشار الأسد نفسه او من خلال ما نقله زوار دمشق.

وفي هذا السياق، نُقل عن الأسد قوله لنظيره الفرنسي خلال لقائهما الأخير في باريس (بحسب صحيفة «الأخبار») انه لن يتدخّل في الشأن اللبناني، وإن وقعت حرب أهلية أو مذهبية، إلا إذا طلب منه رسمياً وعلناً التدخّل لوقفها.

وشرح الأسد لساركوزي الجهود السعودية - السورية المستمرة منذ يوليو، والرامية إلى تفادي فتنة مذهبية في لبنان جراء القرار الاتهامي، وأطلعه على دور سورية ومواقفها من المسعى الذي بادرت المملكة إلى القيام به حيالها لضمان الاستقرار في لبنان، وأن دمشق متجاوبة مع ما يلحّ عليه الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي كان قد طلب من الأسد رسمياً وعلناً المساعدة على تجنّب وقوع فتنة في لبنان.

وأسرّ الرئيس السوري إلى نظيره الفرنسي بأنه يثق ثقة كاملة بملك السعودية وبنجله عبدالعزيز اللذين يقودان الوساطة، إلا أنه ينتظر أجوبة عمّا كان قد طرحه على الملك، لكنهما في تشاور دائم ومستمر. وشدّد على أن إخراج القرار الاتهامي على نحو ما يجري التسريب الإعلامي، الغربي خصوصاً، عنه سيؤدي حتماً إلى فتنة مذهبيّة لن تقتصر على لبنان، بل يُراد منها اجتياح العالمين العربي والإسلامي. وإستعاد ما واجهه نظامه عندما اتُّهمت سورية باغتيال الرئيس رفيق الحريري، ثم انتقلت التهمة إلى حزب الله الآن، وأدرج ذلك في نطاق ما عدّه تسييس التحقيق الدولي ثم المحكمة الدولية. كذلك أثار مع مضيفه اجتياح إسرائيل قطاع الاتصالات في لبنان.

وقال الرئيس السوري: «ما يتعلق بالمحكمة الدولية شأن اللبنانيين في ما بينهم، وعليهم هم أن يحدّدوا موقفهم منها. هم أحرار في الاستمرار بها، أو اتخاذ قرار بالخروج منها».

ثم لفت الأسد الرئيس الفرنسي إلى أن صدور القرار الاتهامي قبل حصول تسوية في لبنان، من شأنه أن يُسقط كل ما كان قد سبقه. وأوحى بعبارته هذه أنه يُدرج علاقته بالحريري في هذا النطاق، ما لم يتدارك الأخير الأمر، ويرفض استهداف حزب الله والمقاومة.

وتحدّث عن «حزب الله»، وعدّه حزباً سياسياً لبنانياً له موقعه في السلطة. إلا أنه تناوله أيضاً كمقاومة صاحبة حقّ في الدفاع عن لبنان ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، حاضاً الحريري على الانخراط في حوار معه، وكذلك بين الأفرقاء اللبنانيين جميعاً بمعاودة الحوار المباشر في ما بينهم. وقال: «سورية تشجع مثل هذا الحوار، لكنها تراه شأناً لبنانياً محضاً لا علاقة لها به، ولن تبادر إلى تقديم أي مساعدة ما لم يُطلب منها ذلك علناً».

وفيما نقلت شخصية رسمية بارزة زارت دمشق أخيراً عن بعض المسؤولين السوريين أنه «خلافا للجو الخلافي السائد في لبنان فإن المشاورات السورية . السعودية أفضت الى اتفاق على المبادئ العامة لحل الأزمة الراهنة في لبنان، والجهد المبذول في هذا السياق كبير جداً، والجميع يعول على جهد لبناني موازٍ يسهم في تنفيذ الحل»، متوقعة قيام الأمير عبد العزيز بن عبد الله بزيارة قريبة لدمشق لمواصلة المشاورات عن قرب، ولوضع الأسس التفصيلية للتسوية»، ذكرت تقارير ان دمشق نظرت الى موقف المرشد الأعلى للجمهورية الاسلامية في ايران السيد علي الخامنئي من المحكمة الدولية على انه «موقف إيراني لابدّ من اخذه باجماليته الذي يركز على الوحدة الإسلامية، وعلاقات حسن الجوار، ومعالجة الملفات الخلافية الأخرى بالحوار».

وفي هذه الأثناء، أثار «الاستقبال العلني» من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز في الرياض لرئيس الهيئة التنفيذية لحزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع اهتمام الاوساط السياسية، لاسيما وان اللقاء جاء في غمرة الكلام عن مسعى السين - سين، وان جعجع يشكّل أحد أبرز أركان فريق مسيحيي 14 مارس.

وفي حين لم يصدر اي تعليق من جعجع على ما سمعه في الرياض، نُقل عن اوساط قريبة منه أنه جرى في لقائه والامير نايف عرض لكل الأفكار المتداولة خصوصاً على صعيد المسعى السعودي - السوري، لافتة الى ان الافكار المتداولة تختلف عما يطرح في لبنان في شأنها.

وقد اكد نائب «القوات اللبنانية» انطوان زهرا امس ان «المسعى السعودي - السوري هو من اجل تأمين الاستقرار في لبنان، ولكن ليس على حساب العدالة، على عكس ما يروج له إعلام فريق 8 مارس».

وعلى خط متصل انهمكت بيروت بمجموعة مواقف ذات دلالات أبرزها:

* توضيح المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان مايكل وليامز انه لم يقل في مقابلة معه انه يتوقع صدور القرار الاتهامي في شهر فبراير، ولكنه قال «لا اتوقع أن ارى هذه (القرارات) قبل شهر فبراير»، مؤكداً «ان المحكمة الخاصة للبنان ومدعي عام المحكمة فقط يمكن لهما ان يحددا متى سيصدر القرار الاتهامي».

* اعلان الخارجية الألمانية «ان الاتحاد الأوروبي يدعم تماماً عمل المحكمة الخاصة، وكذلك تفعل ألمانيا»، موضحة انه «لهذا السبب فإن الحكومة ستزيد مساهمتها في تمويل المحكمة سنة 2011 إلى 1.5 مليون يورو».

* تأكيد السفير الايراني غضنفر ركن آبادي بعد زيارته امس رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر «أن موقف سماحة الامام خامنئي (من المحكمة الدولية) لا يتعارض مع المسعى السوري - السعودي، بل بالعكس فإن سماحة الامام أكد الاخلاق والحكمة لدى كل الاطراف ومن الضروري التعامل على أساس هاتين الصفتين من أجل تجاوز هذه المرحلة الحساسة».

وقد استوقف الدوائر المراقبة ما كُشف عن ان ابادي استقبل الاربعاء في خطوة لافتة السفير الفرنسي في بيروت دوني بييتون. ونُقل عن مصدر ديبلوماسي فرنسي بارز أن زيارة بييتون جاءت رداً على زيارة الثاني للأول لدى تسلمه مهماته في بيروت قبل أشهر، موضحاً أن البحث بين السفيرين «تناول تبادل الآراء بالنسبة إلى الوضع اللبناني، لكن السفير الفرنسي لم ينقل أي رسالة محددة».

طفلان لبنانيان في ثياب «سانتا كلوز» في بيروت أمس (رويترز)

يترأس اليوم قداس الميلاد في حضور سليمان

صفير: نتألّم لظروفنا الصعبة

| بيروت - «الراي» |

تتجّه الأنظار اليوم الى بكركي حيث يترأس البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير قداس الميلاد الذي يحضره رئيس الجمهورية ميشال سليمان وعدد من السياسيين.

وترصد الدوائر السياسية طبيعة الحضور السياسي لقداس الميلاد الذي تعقبه بين رأس الجمهورية ورأس الكنيسة المارونية ستتطرق الى مختلف الشؤون السياسية في لبنان.

وتأتي الخلوة على وقع الشلل الذي يحكم عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية على خلفية الخلاف حول المحكمة الدولية وقرارها الاتهامي المرتقب في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، كما على وقع المواقف «المدويّة» للبطريرك صفير من «حزب الله» و«خطته لتنفيذ انقلاب في لبنان» ومن العدالة والمحكمة الدولية التي اكد التمسك بها، وهي المواقف التي استدرجت ردوداً عليه من «حزب الله» ومن رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط، فيما كان رئيس الحكومة سعد الحريري يوفد اليه مستشاره السياسي داود الصايغ ناقلاً اليه «رسالة صداقة وتقدير للدور الوطني الكبير الذي أداه ويؤديه في قول كلمة الحق والتمسك بالثوابت والقيم التي قام عليها لبنان».

وعشية قداس الميلاد اكد صفير امام زواره «ان ظروفنا صعبة، ونحن نتألم منها كما تتألمون، لكننا نعيش تحت نظر الله وسيّدنا يسوع المسيح الذي ما خذلنا يوماً منذ ان جاء على الارض حتى اليوم».

واضاف صفير: «هذا الشرق هو موطن السيد المسيح في الدرجة الأولى ومن بعده انتشرت المسيحية الى كل اصقاع الارض، ولكن هناك صعوبات تعرفونها وتعيشونها كل يوم، وان عدد المسيحيين يتناقص فيذهبون شرقاً وغرباً، وربما غرباً اكثر من شرق، ولكن الرسل كانوا 12 رسولاً وقد اكتسحوا العالم بأجمعه، إذاً ليس بالكثرة وحدها إنما بالنوعية، والنوعية موجودة بحمد الله».

«الليتو» أكد أنهم من «فتح الإسلام» ويهدّدون أمن «القارة العجوز»

لبنان «يتحرّى» عن 20 إرهابياً غادروا «عين الحلوة» إلى أوروبا

| بيروت - «الراي» |

انهمكت بيروت بما كشفته صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية عن مغادرة نحو عشرين إرهابياً مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا في اتجاه دول أوروبية، لاسيما فرنسا وألمانيا واليونان، ناقلة عن السلطات الأميركية والفرنسية تأكيدها لوجود «اتجاه جهادي نحو الدول الأوروبية».

وفيما لم يصدر اي تعليق للسلطات الأمنية اللبنانية على هذه التقارير التي اكدها قائد الكفاح المسلح الفلسطيني في مخيم عين الحلوة العقيد محمود عبد الحميد عيسى الملقب بـ «اللينو» كاشفاً ان هؤلاء الارهابيين ينتمون لتنظيم «فتح الإسلام»، حاولت دوائر سياسية التدقيق في خلفيات عودة هذا التنظيم الى الضوء وهذه المرة من بوابة «تهديد أمن» اوروبا، متسائلة عن الرابط بين انكشاف هذه المعلومات وبين ما تعيشه «القارة العجوز» بعد نقْل المجموعات الإرهابية المعركة الى «عقر دار» الغرب «الممثّل» في لبنان من خلال قوة «اليونيفيل» العاملة في الجنوب والتي تعرّضت لاكثر من استهداف منذ العام 2007.

وكانت «لوفيغارو» ذكرت أن نحو عشرين إرهابياً اتجهوا نحو دول أوروبية، لاسيما فرنسا وألمانيا واليونان، مشيرة الى أنّ بعض هؤلاء المطلوبين للقضاء، مثل أحمد الدوخي، كانوا خططوا لعمليات ضد «اليونيفيل»، فيما خطط بعضهم الآخر لعمليات ضد الجيش اللبناني، لافتة إلى أنّ غالبيتهم العظمى من اللاجئين الفلسطينيين إضافة إلى بعض الناشطين السوريين والسعوديين وبعض المغاربة ممّن أتوا لاستغلال الحصانة التي تتمتع بها المخيمات الفلسطينية في لبنان التي لا يدخلها الجيش.

وفيما لفتت الصحيفة الفرنسية إلى أنّ غالبية هؤلاء ينتمون أيضاً إلى منظمة «فتح الاسلام»، وأشارت إلى أنّهم لجأوا إلى مخيم عين الحلوة بعد طردهم من مخيم نهر البارد إثر المواجهات التي حصلت فيه مع الجيش اللبناني صيف العام 2007. وأكدت أنهم، منذ ذلك التاريخ، يرفضون أي حوار مع الفصائل الفلسطينية التي تضبط أمن المخيمات.

ونقلت عن خبير أمني في بيروت قوله ان منبع الخطر يكمن في أن هؤلاء الارهابيين قادرون على إحياء علاقاتهم في فرنسا مع ما يمكن تسميته بـ«الخلايا النائمة».

وإذ سألت الصحيفة عن كيفية هروب هؤلاء من مخيم عين الحلوة، أشارت إلى أنّ قصة عبد فضة تبدو مفيدة في هذا السياق، وهو عنصر «فتح الاسلام» الذي كان مطلوباً من السلطات اللبنانية ونجحت «عصبة الأنصار» بتهريبه بشكل سري من المخيم.

وقد اكد قائد الكفاح المسلح الفلسطيني في عين الحلوة امس توجُّه مجموعات تنتمي لـ «فتح الاسلام» الى دول اوروبا.

وقال «اللينو» في حديث لموقع «النشرة» ان « هؤلاء الأفراد من تنظيم فتح الاسلام دخلوا المخيم بعد أحداث نهر البارد وتمركزوا في منطقة الطوارئ- التعمير ولا يتجاوز عددهم عشرين».

واشار الى ان «هؤلاء توجهوا الى اليونان وبلغاريا وصربيا وغيرها من الدول الأوروبية»، وقال: «لم نترك هؤلاء بل تابعناهم ليتم أخيراً إلقاء القبض على خمسة منهم في العاصمة البلغارية صوفيا وتسليمهم للدولة اللبنانية».

وعن طريقة خروج هؤلاء من المخيم وعبورهم حاجز الجيش اللبناني، قال «لا شكفي أنهم خرجوا من خلال هويات مزورة».

واذ نفى كل ما يحكى عن تدريبات عسكرية تقوم بها بعض التنظيمات داخل عين الحلوة، حذر من أن هؤلاء الإرهابيين الذي غادروا المخيم يهدّدون الأمن في أوروبا، قائلاً «إذا لم يذهبوا إلى العراق أو أفغانستان كما فعل غيرهم في السابق، فذلك لانه طُلب منهم أن يحوّلوا الصراع إلى أوروبا»، مضيفاً «ان هؤلاء الأشخاص هم أدوات بأيدي بعض القوى ويستطيعون البقاء لأشهر في منازلهم بانتظار التعليمات ولا مشاكل مادية لديهم».

«ما «سرّ» نقلهم المعركة إلى «عقر دار» الغرب؟»

«يالثارات» التابعة لـ«حزب الله» تكهنت بعزل الرئيس الإيراني عن السلطة

متكي يكسر صمته: اطلعت على قرار إقالتي خلال اجتماعي مع مضيفي السنغاليين

| طهران - من أحمد أمين |

فند وزير خارجية ايران المقال منوجهر متكي، صحة التصريحات التي ادلى بها الرئيس محمود احمدي نجاد ومسؤولون في رئاسة الجمهورية قريبون منه، وفي مقدمهم مستشاره المثير للجدل اسفنديار رحيم مشائي، عن قرار اقالته من منصبه، حيث زعموا ان متكي كان على بينة من هذا القرار وحتى يعرف هوية المسؤول الذي سيخلفه في ترؤس الجهاز الديبلوماسي وموعد توديع الوزير السابق وتعريف الوزير الجديد.

وقال متكي في بيان: «في ضوء الاجراء غير الاسلامي والمخالف للاعراف السياسية والديبلوماسية والمهين، المتمثل في اقالة وزير الخارجية، فانه لايبدو ان هؤلاء السادة ادركوا السبب الاساس لسؤال واعتراض الاوساط الشعبية المختلفة على هذا الاجراء».

واضاف «ان الامر واضح جدا، فهل كان وزير الخارجية قبل زيارته للسنغال على بينة من الموعد التقريبي لاقالته؟ كلا، وهل كان وزير الخارجية يعرف خليفته وموعد التوديع؟ كلا، وهل كان رئيس الجمهورية يعرف ان وزير الخارجية سيزور في مأموريته دولتين؟ نعم».

وذكر الوزير المقال انه اطلع على قرار اقالته من مضيفيه السنغاليين، وذلك خلال اجتماع معهم، داعيا المسؤولين في رئاسة الجمهورية الى «التوقف عن هذه التصرفات السيئة لكونها لاتليق بالنظام الاسلامي وسيرة قادته العظام، ولاتنسجم مع شأن وثقافة وآداب الامة الايرانية العزيزة».

وفي معرض الرد على مراسل القسم الفارسي في اذاعة «بي بي سي» البريطانية، اعرب احمدي نجاد في مؤتمر صحافي عقب انتهاء قمة «اكو» الاقتصادية في مدينة اسطنبول التركية، عن استغرابه ازاء نفي متكي علمه بقرار اقالته قبل توجهه الى السنغال، مؤكدا «انه من الطبيعي ان يكون مكتب وزير الخارجية اما على متن طائرة او خلال السفر او على الطرقات، ولا اعتقد ان هنالك مشكلة في هذه القضية، وانكم يجب الاتأخذوها على محمل الجد فلن تعود عليكم بأي نفع».

واجرى وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو اتصالا هاتفيا مع نظيره الايراني المقال منوجهر متكي، للاعراب عن شكره للدور الذي لعبه (متكي) في تعميق العلاقات بين طهران وانقرة، وخاطبه قائلا «ان معرفتك بتركيا والعلاقات الطيبة التي تجمع كبار الاتراك وفي مقدمهم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بك، ساهمت في تكريس الثقة وتعزيز التعاون، وكان لها كبير الاثر ليس فقط في العلاقات الثنائية بين البلدين وانما في القضايا الاقليمية والدولية»، ومن المقرر ان يستضيف مجلس الشورى الاسلامي هذا الاسبوع، متكي لاجل تكريمه.

على صعيد آخر، اكدت وكالة الانباء الايرانية الرسمية نقلا عن مصادر محلية باكستانية، صحة الانباء التي تحدثت عن القاء قوات الامن في باكستان القبض على عبد الرؤوف ريغي، الذي نصب زعيما ومفتيا لتنظيم «جند الله» المتطرف بعد اعدام شقيقه الزعيم السابق عبد المالك ريغي من قبل السلطات الايرانية. وكانت طهران وفي اعقاب الانفجار الذي استهدف مواكب العزاء في ذكرى عاشوراء في مدينة جابهار التابعة لاقليم سيستان وبلوشستان، وجهت اصابع الاتهام الى مسؤولين امنيين باكستانيين في تقديم الدعم لعناصر «جند الله».

ودعا الرئيس محمود احمدي نجاد القادة في اسلام آباد الى العمل سريعا للقبض على «الارهابيين» الذين يلوذون بالاراضي الباكستانية وتسليمهم لطهران.

من جهتها تكهنت صحيفة «يالثارات» التابعة لتيار «حزب الله» الديني المتطرف، بعزل محمود احمدي نجاد عن السلطة، مؤكدة في مقال «ليس من المستغرب ان يبادر محمود العزيز، الى تنقية الحكومة العاشرة من كل مخالفي ومنتقدي قطب دائرة الحكومة ومرشدها العام حضرة الخبير الاسلامي المقيم في ديوان الرئاسة (اسفنديار رحيم مشائي)، وحتى ان محمود العزيز نفسه ربما يقال من منصبه اذا تعلعل في الانصياع لطلبات حضرة الخبير الاسلامي».

حوار

«السين - سين تحاول بناء شبكة أمان لمرحلة ما بعد القرار الاتهامي»

حوري لـ «الراي»: خارج أي نقاش المحكمة والحقيقة والعدالة...

| بيروت - من محمد بركات |

أكد النائب اللبناني عمار حوري (من كتلة رئيس الحكومة سعد الحريري) أن المسعى السوري . السعودي «يحاول بناء شبكة أمان في مرحلة ما بعد القرار الاتهامي، والتفاصيل في عهدة المتحاورين»، مشددا على أنّ «مساحة المعلومات المتوافرة لدى الأطراف اللبنانية قليلة، وقليلة جدا»، ومؤكداً أن «لا تنازل عن المحكمة والحقيقة والعدالة» لأنها «مكملة للاستقرار وهذا خارج النقاش».

وشدد حوري على أنّ «الفريق الآخر هو من ربط كل الأمور بملف معين (ما يسمى الشهود الزور)، غير عابئ بهموم الناس ومصالحهم المتراكمة تحت مئات العناوين على طاولة مجلس الوزراء»، رافضا «ربط القرار الاتهامي بانعقاد جلسات مجلس الوزراء أو بطاولة الحوار».

وجاء كلام حوري في حديث الى «الراي» في ما يأتي نصه:

• الطرف الآخر وضع المؤتمر الصحافي للنائبين هادي حبيش وسمير الجسر والذي ردّ على مؤتمر النائب محمد رعد حول المحكمة الدولية، في سياق التصعيد، وسط الحديث عن تقدّم في المسعى السوري . السعودي، ما ردكم؟

في الحقيقة من المستغرب كثيرا أن يصنف الفريق الآخر هذا المؤتمر الصحافي بأنه يأتي في سياق التصعيد، فهو بكل بساطة ليس أكثر من محاكاة قانونية للمؤتمر الذي عقده النائب رعد ومستشاره القانوني القاضي سليم جريصاتي. وقد أبدينا باحترام شديد ملاحظاتنا على الطرح القانوني الذي قدماه، ليس بهدف التصعيد أو التوتير بل لوضع النقاط على الحروف وتوضيح بعض الأمور.

• تجرى مقاربة المسعى السوري. السعودي وسط مناخين، واحد يشير الى أن لا مبادرة واضحة حتى الآن، وآخر يتحدث عن تسوية شاملة تنتظر اللمسات الأخيرة، ما حقيقة ما يجرى على الطريق بين دمشق والرياض؟

الموضوع هو محاولة بناء شبكة أمان في مرحلة ما بعد القرار الاتهامي، والتفاصيل في عهدة المتحاورين، وأعتقد أن مساحة المعلومات المتوافرة لدى الأطراف اللبنانية قليلة، وقليلة جدا.

• التفاوض يتم عن مرحلة ما بعد القرار الاتهامي؟ ألا يشترطون إنجاز التسوية قبله؟

العلاقة القائمة تبحث في مرحلة ما بعد القرار الاتهامي.

• الكلام عن تسوية تتم صياغتها يفترض وجود تنازلات متبادلة، هل ستتنازلون عن المحكمة والحقيقة والعدالة؟

هذا خارج النقاش، المحكمة والحقيقة والعدالة خارج أي نقاش. وليس مطروحا وليس في قدرة أحد التنازل عن هذه العناوين الأساسية. والتسوية ستتعاطى مع ظروف ما بعد القرار للحفاظ على الاستقرار والسلم الأهلي.

• ما السقف الذي تفاوضون تحته؟

استقرار لبنان من خلال العدالة، لأنها مكمّلة للاستقرار.

• ما الذي يمكن أن تقدموه إذا كنتم لن تتنازلوا عن هذه العناوين؟

ليس المطروح تنازلات من فريق أمام الفريق الآخر، بل ربما المطلوب هو تقديمات لمصلحة الوطن كله.

• هل يمكن أن تكون هناك مسامحة على سبيل المثال؟

لم يصل النقاش الى هنا.

• سبق أن اشترط «حزب الله» حصول تسوية قبل القرار الاتهامي تقوم على تبرؤ الرئيس سعد الحريري من المحكمة وقرارها الاتهامي، ما يعني أنكم ستتحملون وزر ما سيحدث لاحقا اذا لم يحصل التفاهم قبل القرار، فكيف ستواجهون؟

كان هناك نفي واضح لهذا الكلام قبل يومين من المكتب الإعلامي للرئيس الحريري، الذي نفى هذا الكلام جملة وتفصيلا.

• لكن هذا سقفهم وهم متمسكون به!

الحوار لا يتم في وسائل الإعلام، بل هو جار مباشرة بين السعودية وسورية. لكنّ محاولة توجيه رسائل عبر الإعلام لتقديم إيحاء معين أو لرسم صورة معينة، هذا أسلوب غير مفيد لم ولن نتجاوب معه.

• لم تنجح الاتصالات في عقد جلسة للحكومة قبل نهاية العام، فهل ستعقد قبل القرار الاتهامي؟

ظروف انعقاد جلسة قبل رأس السنة أصبحت صعبة بسبب ما يقوم به الفريق الآخر من ربط كل الأمور بملف معين، غير عابئ بهموم الناس ومصالحهم المتراكمة تحت مئات العناوين على طاولة مجلس الوزراء.

من ناحية ثانية لا يوجد أيّ ربط بين القرار الإتهامي وبين انعقاد جلسات مجلس الوزراء، ولا بين القرار وإمكان انعقاد طاولة الحوار. ولنتذكر أنّ البيان الحكومي كان عنوانه هموم الناس وقضاياها اليومية.

• لماذا هذه الحرب الإعلامية المفتوحة بينكم وبين العماد ميشال عون؟ ألا يمكن صوغ تفاهمات معه تريح الحياة السياسية؟

لم نكن في أي وقت مبادرين لمواجهة مع العماد عون ولا مع غيره، لكن حين يتجاوز الخطوط الحمر من خلال المس بالرئيس الشهيد رفيق الحريري، وحين يمس بالكثير من الخطوط العريضة نضطر للدفاع وتوضيح الصورة.

عمار حوري

أحمدي نجاد: «متخلفون سياسيا» الدول الأعضاء في مجلس الأمن

طهران - د ب ا - ذكر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ان الدول الأعضاء في مجلس الأمن، «متخلفة سياسيا» لاستمرار إيمانها بفاعلية العقوبات.

واضاف خلال زيارة لاسطنبول «ان مسؤولي تلك الدول الذين مازالوا يعتقدون في الألفية الثالثة ان العقوبات وسيلة مؤثرة متخلفون سياسيون».

وصوتت الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي باستثناء البرازيل وتركيا ولبنان بغالبية ساحقة بالموافقة على فرض مجموعة رابعة من العقوبات ضد إيران في يونيو الماضي بسبب برنامجها النووي. وقال أحمدي نجاد كما ردد من قبل إن عقوبات الأمم المتحدة ليس لها أي تأثير لانه لا الولايات المتحدة ولا أوروبا لهما دور رئيسي في الاقتصاد الإيراني.

وأضاف ان الاجتماع النووي مع القوى العالمية الذي من المقرر عقده نهاية الشهر المقبل في اسطنبول سيكون فرصة مهمة لتسوية النزاع. لكنه أشار مجددا إلى ان إيران لن تخاف ولن تتخلى عن حقها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية.